

بلاغ صحفي

عن انعقاد مجلس الحكومة ليوم الخميس 26 أبريل 2012

انعقد يوم الخميس 4 جمادى الآخرة 1433 (26 أبريل 2012) الاجتماع الأسبوعي لمجلس الحكومة تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة خصص لتقديم أربعة عروض و للمناقشة والمصادقة على مجموعة من مشاريع النصوص القانونية والتنظيمية، بالإضافة إلى مدارس عدد من المستجدات.

في مستهل الاجتماع، قدم السيد وزير الخارجية والتعاون عرضا حول قرار مجلس الأمن المتعلق بتمديد ولاية المينورسو. تلاه عرض السيد وزير التربية الوطنية حول زيارته للجزائر و التي همت تقوية التعاون في مجال التربية و التكوين. بعد ذلك، قدمت السيدة وزيرة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية عرضا حول مشاركتها في لجنة المساواة و عدم التمييز التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا يومي 23 و 25 أبريل. كما قدم السيد الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية و التعاون عرضا حول الدورة العاشرة لمجلس الشراكة بين المغرب و الاتحاد الأوروبي المنعقدة بلوكسمبورغ. و من خلال هذه العروض جرى التأكيد على أهمية الإصلاحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الجارية في بلادنا و أهميتها في رفع الإشعاع السياسي و الدولي للمغرب و إتاحة فرص أكبر للتعاون.

بعد ذلك، تدارس المجلس و صادق على مشروع قانون رقم 12-39 يتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية و المائية، تقدم به السيد وزير الفلاحة و الصيد البحري. و يهدف المشروع إلى تشجيع و تثمين الإنتاج البيولوجي للمنتوجات الفلاحية و المائية و كذا مواد قطف أصناف النباتات التلقائية أو جمعها و المساهمة في التنمية المستدامة عبر تحسين دخل المنتجين المهتمين بنمط الإنتاج البيولوجي. كما يهدف هذا المشروع إلى المشاركة في المحافظة على البيئة و الحفاظ على التنوع البيولوجي و الاستجابة لطلب المستهلك و ذلك بضمان جودة خاصة بالمواد الفلاحية و المائية المنتجة وفق نمط الإنتاج البيولوجي. و تجدر الإشارة إلى أن نمط الإنتاج البيولوجي يقدم فرصا جد مهمة في مجال تنمية و تنويع الصادرات بحيث أن هناك العديد من المناطق المؤهلة لهذا النوع من الإنتاج.

كما صادق المجلس على مشروع مرسوم رقم 196-12-2 بتغيير و تنظيم المرسوم رقم 286-10-2 الصادر في 20 من ذي القعدة 1431 (29 أكتوبر 2010) بإحداث المنطقة الحرة للتصدير بالنواصر، تقدم به السيد وزير الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة. و يرتقب إنشاء مشروع المحطة الصناعية المندمجة للنواصر على وعاء عقاري بعمالة النواصر بالقرب من مطار محمد الخامس و سيخصص هذا المشروع إلى استقطاب جميع الأنشطة الغير ملوثة و المرتبطة بقطاع

صناعة الطائرات و الفضاء. و يدخل هذا المشروع في إطار تفعيل برنامج الإقلاع الصناعي. و نظرا لطبيعة الأنشطة المرتقبة بهذا المشروع و الموجهة أساسا للتصدير، فقد تم منحه إطار منطقة حرة للتصدير. إلا أنه بغية الاستجابة للطلب الملح على العقار الصناعي بجهة الدار البيضاء الكبرى و كذلك ضمان المردودية الاقتصادية الضرورية للشركة المهيئة لإقامة المشروع فقد تقرر تمديد مساحة منطقة التصدير الحرة للمشروع إلى حوالي 119 هكتار.

كما أجل المجلس البث في مشروع مرسوم رقم 01-12-2 بإحداث منطقة التصدير الحرة لتكنوبوليس بسلا. و يهدف مشروع إحداث هذه المنطقة إلى دعم مبادرة "المغرب ابتكار" التي ترمي إلى تأسيس بنية تحتية مخصصة للتكنولوجيا وفقا للمعايير الدولية.

فيما يخص الاتفاقيات الدولية، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 12-33 يوافق بموجبه على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، الموقع بفيينا في 8 يوليوز 2005، تقدم به السيد وزير الشؤون الخارجية و التعاون. و تنص التعديلات التي أدخلت على بعض مواد هذه الاتفاقية على إلزام الدول الأطراف قانونيا بحماية المرافق و المواد النووية عند استعمالها محليا للأغراض السلمية و تخزينها و نقلها. كما تنص على توسيع التعاون بين الدول فيما يتعلق بسرعة اتخاذ التدابير لتحديد مواقع المواد النووية المسروقة أو المهربة و استرجاعها و التخفيف من أي نتائج إشعاعية أو تخريب و منع الجرائم ذات الصلة و مكافحتها.

ثم صادق المجلس على مشروع قانون رقم 12-30 يوافق بموجبه على اتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية و حكومة جمهورية ليبيريا، الموقع بمونروfia في 20 أبريل 2011، تقدم به السيد وزير الشؤون الخارجية و التعاون. و بموجب هذا الاتفاق يمنح كل طرف متعاقد الطرف المتعاقد الآخر الحقوق المتفق عليها من أجل استغلال خدمات جوية دولية و أن يرخص له بتعيين مؤسسة أو أكثر للنقل الجوي لاستغلال الخدمات الجوية المعتمدة على الطرق المحددة، و التي تقوم بحرية بتحديد تعريفات معقولة.

ثم قام المجلس بتشكيل لجنة لمتابعة ملف التشغيل تحت رئاسة السيد وزير الدولة و مكونة من وزارة التشغيل و التكوين المهني و وزارة الاقتصاد و المالية و وزارة الداخلية و الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية و الأمانة العامة للحكومة و وزارة التربية الوطنية و وزارة الصحة و وزارة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية. و تضطلع هذه اللجنة بمهمة دراسة إجراءات تطبيق ما نص عليه الدستور و القانون في مجال التوظيف و ذلك لضمان مبدأ المساواة في الولوج إلى الوظائف العمومية بحسب الاستحقاق و توفير ضمانات الإنصاف و النزاهة و الشفافية في إطار القانون. كما تم تشكيل لجنة الاستثمارات لدراسة وضعية مشاريع الاستثمار الجارية تحت رئاسة وزارة الاقتصاد و المالية و عضوية الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد و المالية المكلف بالميزانية و وزارة الصناعة و التجارة و التكنولوجيا الحديثة و وزارة

التشغيل و التكوين المهني و الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة و
الحكامة و الوزير المنتدب المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج.

.